أنباء مصرية

السيسي: الدولة بجميع أجهزتها ستتصدى وتواجه أي محاولات للإخلال بها وبمنتهى الحزم والحسم في إطار القانون

مرحلة «الحسم» ضد كورونا.. حظر تجول ليلي

الرئيس عبدالفتاح السيسي متفقدا جانبا من أجهزة وإمكانات القوات المسلحة للتعقيم ضد فيروس كورونا المستجد أمس

لمشاهدة الفيديو

القاهرة ـ خديجة حمودة وهالة عمران وناهد إمام

أهاب الرئيس عبدالفتاح السيسي بجموع المصريين الالتزام الكامل بالإجراءات الاحترازية الإضافية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، وذلك في أعقاب إعلان رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي عن هذه الاجراءات تنفيذا للتوجيهات الرئاسية وفي إطار المرحلة الثانية من الخطة الشاملة للدولة للحفاظ على أرواح المواطنين والحد من التداعيات السلبية المختلفة لهذا الفيروس. وقال الرئيس السيسي في تدوينة على صفحته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي أمس، إن هذه الإجراءات الملحة التي اتخذتها الحكومة من شأنها رفع مستويات الوقاية من انتشار الفيروس وتقليل نسب الإصابة به.

وأضاف: «لذا فإنني أهيب بجموع المصريين الالتزام الكامل بهذه الإجراءات، كما أؤكد أن الدولة المصرية بجميع أجهزتها ستتصدى وتواجه أي محاولات للإخلال بها وبمنتهى الحزم والحسم وفي إطار القانون»، متابعا: «إن رهاني دائما على وعي الشعب المصري العظيم وقدرته على تجاوز الأزمات وعبور التحديات في مختلف الأوقات الصعبة.. حفظ الله مصر وشعبها». وفي سياق متصل، تفقد الرئيس السيسي بعض نماذج من أجهزة ومعدات التطهير والتعقيم التي تم تطويرها بالتعاون مع وزارة الدولة للإنتاج الحربي، وذلك للاستخدام في أعمال التطهير لمنشآت ومؤسسات الدولة عن طريق استخدام أحدث المواد والمحاليل الكيميائية في هذا المجال وطبقا لمواصفات وتوصيات منظمة الصحة العالمية. وكان رئيس الوزراء د.مصطفى مدبولي قد أعلن خلال مؤتمر صحافي حظر حركة المواطنين على كل الطرق العامة اعتبارا من السابعة مساء حتى السادسة صباحا لمدة أسبوعين ابتداء من اليوم. وقال د.مدبولي إنه تقرر إيقاف جميع وسائل النقل الجماعي العام والخاص اعتبارا من الساعة السابعة مساء حتى السادسة من صباح اليوم التالي، وإغلاق كل المحال التجارية والحرفية بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات والمراكز التجارية (المولات) ابتداء من الساعة الخامسة مساء حتى الساعة السادسة صباح اليوم التالي أمام الجمهور مع الغلق الكامل يومي الجمعة والسبت، مشيرا إلى أن هذا القرار لن يسري على المخابز ومحال البقالة والصيدليات أو السوبر ماركت المتواجدة خارج المراكز التجارية. وأشار رئيس الوزراء إلى أنه تقرر كذلك غلق جميع المقاهي والكافيتريات والكافيهات والكازينوهات والملاهي والنوادي الليلية وما يماثلها من محال ومنشآت تقدم أنشطة التسلية أو الترفيه غلقا كاملا طوال هذه المدة، كما ستغلق أمام الجمهور جميع المطاعم وما يماثلها من محال ومنشآت تقدم المأكولات على أن يقتصر العمل بها على خدمة توصيل الطلبات إلى المنازل فقط. وأضاف أنه سيتم كذلك تعليق تقديم جميع الخدمات التي تقدمها الوزارات والمحافظات للمواطنين مثل خدمات الشهر العقاري والسجل المدني وتراخيص المرور وتصاريح العمل والجوازات وخصص البناء طوال هذه المدة، باستثناء مكاتب الصحة لقيد المواليد أو الوفيات. وأشار إلى أنه سيتم غلق كل النوادي الرياضية والشعبية ومراكز الشباب وصالات الألعاب الرياضية بكافة أنحاء الجمهورية لمدة 15 يوما، بالإضافة إلى تعليق الدراسة في كل المدارس والمعاهد والجامعات لمدة 15 يوما أخرى إضافية بعد انتهاء القرار السابق والذي سينتهي في 29 الجاري، كما سيستمر العمل بقرار مجلس الوزراء الخاص بتخفيض حجم الموظفين في المصالح الحكومية وكل شركات القطاع العام والأجهزة التابعة للدولة 15 يوما إضافية بعد انتهاء مدة القرار الماضي المقرر انتهائه في الأول من ابريل، موضحا أن من سيستثنى من هذا القرار هو فقط المستشفيات والمراكز الطبية والعاملون بهم.

وأكد مدبولي أن القرار ينص على تطبيق العقوبات الموجودة في قانون الطوارئ فورا على من سيخالف هذه القرارات، والتي تبدأ بغرامات مالية تصل إلى 4 آلاف جنيه وتنتهي بالحبس، مشددا على صدور توجيهات لوزارة الداخلية بعدم التهاون واتخاذ كل الإجراءات الحاسمة والحازمة لمواجهة كل من سيخالف هذه الإجراءات، مشددا على أن من يخالف هذه الإجراءات لا يضر نفسه فقط وإنما نفسه وأسرته وبلده.

وأشار إلى أن مصر مازالت في مرحلة القدرة على السيطرة على انتشار الوباء، مبينا «أن خطتنا كانت منقسمة إلى ثلاث مراحل وهي عندما تكون أعداد الإصابة أقل من مائة حالة»، مشيرا إلى أنه عندما زادت أعداد الإصابة تم أخذ خطوات أخرى على غرار تعليق المدارس وتخفيض حجم العمل في الجهاز الحكومي وحظر الطيران.

ولفت إلى أنه «عند زيادة أعداد الإصابة بفيروس كورونا إلى أقل من 400 حالة، وجدنا أننا لابد من أخذ قرارات أكثر شدة، كما أن هناك قرارات أشد من الممكن تطبيقها في المرحلة القادمة طبقا لتطور الأوضاع، ونحن حريصون عند أخذ أي قرار حساب تداعياته على الاقتصاد المصري وعدم الإضرار قدر الإمكان بفئات الشعب المختلفة التي تعتمد على أعمال غير ثابتة وغير مستمرة».

وفي سياق متصل، سارعت وزارة الداخلية لوضع كل أجهزتها المعنية في حالة تأهب قصوى فور صدور توجيهات رئيس الجمهورية باضطلاع كل مؤسسات الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين لمواجهة فيروس «كورونا» والحد من التداعيات المختلفة بما في ذلك التصدي للشائعات.

من جهته، أعلن البنك المركزي انه تم تعديل مواعيد العمل بالبنوك العاملة في السوق المصرية، بدءا من اليوم مع تطبيق قرار حظر التجول، لتصبح من الساعة 8:30 صباحا حتى الثانية ظهرا للجمهور والعملاء، وللموظفين حتى الساعة 3:30 عصرا.

كما تم تعديل ساعات العمل في فروع بعض البنوك التي كانت تعمل حتى الثالثة عصرا والخامسة مساء والفروع التي تعمل لمدة 24 ساعة، لتصبح مواعيد العمل في جميع فروع البنوك حتى الساعة 2 ظهرا فقط.

أنباء لبنانية

مجلس الوزراء يناقش الكابيتال كونترول وبري يجدد رفضه

عداد «كورونا» اللبناني يواصل الارتفاع و«الداخلية» تهدد مخالفي الحظر بـ «لغة العسكر»

بيروت ـ عمر حبنجر

ليس اللبنانيون وحدهم خارج مفهوم الانضباط الذي عرفت به شعوب شرق آسيا، في تصديها لفيروس «كورونا»، ومن هنا إصرار معظم القوى السياسية، حتى المشاركة منها في الحكومة كحركة أمل، التي يصف رئيسها رئيس المجلس نبيه بري الطوارئ الصحية المعلنة، بـ «طوارئ لايت»، على التشدد والصرامة الى أبعد الحدود، وأقله فرض منع التجول من السابعة مساء الى السادسة صباحا، كما حصل في بلدان أخرى، وتلقى هذه الدعوة دعم وتأييد «القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب وبعض النواب المنفردين، في مقابل مماطلة رسمية واضحة، حقيقتها الخشية من تسلم الجيش زمام الأرض ومن عليها، وظاهرها انتفاء المبررات الأمنية لمثل هذه الحالة.

وفي هذا السياق، قال بيان للمكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية ان بعض السياسيين يتناقلون معلومات خاطئة حول موقف رئيس الجمهورية ميشال عون من مسألة إعلان حالة الطوارئ، ان كل ما ينشر من معلومات منسوبة الى رئيس الجمهورية عار عن الصحة تماما، وغايته الإشادة الى وحدة المؤسسات الدستورية والعسكرية، لاسيما مؤسسة الجيش، وزرع الشقاق بين الرئيس عون وهذه المؤسسات.

عمليا، القوات اللبنانية ترى ان لبنان في حالة طوارئ فعلية، «شاء من شاء وأبى من أبى»، رغم قول وزير الصحة ان الوضع لايزال تحت السيطرة بينما الوضع يتفلت بالتدرج، رغم جهود القوى الأمنية.

وتعليقا على قرار وزارة الداخلية السورية بمنع دخول اي إنسان من لبنان الى سورية، بمن فيهم المواطنون السوريون النازحون في لبنان، قالت مصادر «القوات» ان هذا القرار يؤكد ما كانت تقوله القوات دوما، وهو ان النظام في سورية لا يريد عودة النازحين السوريين، وانه وجد في «كورونا» الذريعة لإقفال الحدود بوجه عودتهم، وهو النظام الوحيد في العالم الذي يقفل الحدود امام شعبه، ونقلت صحيفة نداء الوطن عن مصدر في «القوات» ان هذا الإجراء هو برسم دعاة التواصل مع النظام السوري.

وكان وزير الداخلية محمد فهمي لوّح لمتجاوزي حظر التجول باعتماد «لغة العسكر» خصوصا في طرابلس التي عاد الباعة الى أحيائها الفقيرة.

التيار الوطني الحر رأى عبر وسائل إعلامية، ان لبنان اليوم على حافة الهاوية، و«دعسة ناقصة» تضعنا في المجهول، وتغرقنا في بحر «كورونا»، وقد عقدت هيئة الطوارئ الصحية في التيار جلسة عن بعد، برئاسة رئيس التيار جبران باسيل، وأصدرت بيانا دعت فيه المواطنين الى التزام قواعد حالة الطوارئ الصحية.

ونقلت إذاعة «صوت المدى» الناطقة بلسان التيار، عن بيان الهيئة، القول انه «لا يجوز إطلاقا» ارتكاب الموبقات القانونية بحجة الوقاية من كورونا، وإصدار عفو عام عشوائي، اما حماية المساجين فتقع على عاتق الجهات المسؤولة لمنع اختلاطهم مع اي شخص من الخارج، ودعت الهيئة من جهة ثانية الى إقرار قانون الكابيتال كونترول (الذي يعارضه رئيس مجلس النواب) لضبط خروج رؤوس الأموال من لبنان بصورة قانونية حماية للمودعين، علما ان المماطلة في ذلك ستؤدي الى هروب ما تبقى من ودائع، ويصر التيار الوطني الحر على ملاحقة ملف الأموال المهربة ومعرفة مصير التحويلات التي تمت بعد 16 أكتوبر، كما يطالب بكشف ملابسات اغتيال المواطن انطوان الحايك في «المية ومية».

وعلى صعيد الإحصائيات، فقد سجل أمس قفزة جديدة، تجاوز معها الثلاثمائة إصابة وأربعة. وقالت وزارة الصحة في بيانها اليومي ان العدد زاد بـ 37 مصابا خلال 24 ساعة، وقال البيان ان الوزارة تتابع كل الحالات التي شخصت في مختبرات غير مرجعية والتي بلغ مجموعها 47 حالة من اجل تأكيدها. وقد أعيد فحص بعضها، وجاءت النتيجة سلبية.

وقد أجرى الرئيس عون اتصالا بالڤيديو عبر «السكايب» بمستشفى الحريري الجامعي أبلغ العاملين فيه الوعد ببذل الجهد الممكن لتحقيق مطالب العاملين في المستشفيات الحكومية، ونجري الاتصالات مع الدول من اجل تأمين المساعدات المادية واللوجستية».

في هذه الأثناء، عقد مجلس الوزراء جلسة برئاسة رئيس الحكومة في السراي ناقش خلاله جدول أعمال تناول استكمال البحث بمشروع القانون المعجل الرامي الى وضع ضوابط استثنائية مؤقتة على بعض العمليات والخدمات المصرفية، لاسيما لجهة الاقتطاع من إيداعات المودعين، «الكابيتال كونترول»، علما انه يطال إجراءات أخرى تتجاوز المودعين الى عمليات التحويل وتنظيم الوضع النقدي والمصرفي، وصولا الى إعادة جدولة الدين العام.

لكن هذا المشروع سيحال في نهاية المطاف الى المجلس النيابي في أول جلسة تشريعية بعد انتهاء فترة الحجر الصحي، إنما من المستبعد ان يمر في مجلس النواب في ضوء رفضه القاطع من قبل رئيس المجلس نبيه بري.

رئيس الحكومة حسان دياب مرتديا كمامة خلال ترؤسه جلسة الحكومة في السرايا أمس (محمود الطويل)

تقييم متفاوت لـ «أداء الحكومة» وطريقة «إدارة الأزمات»

يمكن أن نقول إن حكومة حسان دياب سيئة الحظ وكان من «سوء الطالع» لها أن تداهمها أزمة «كورونا» التي أربكت دولا كثيرة وحكومات تمتلك إمكانات هائلة، فكان أن تضافرت الأزمة المالية الخانقة مع أزمة صحية مستجدة، وحصل هذا المزيج الخطير بين أزمتين وضعتا الحكومة والدولة في حال عجز، والبلد والوضع في حال كارثية.. ويمكن أن نقول أيضا إن هذه الحكومة «حظها جيد» وجاءتها المساعدة من حيث لا تتوقع ولم تخطط. ومن «إيجابيات» أزمة «كورونا» ونتائجها على الحكومة أنها:

ـ أطفأت نهائيا كل حركة الشارع ومظاهر الضغوط والاحتجاجات الشعبية.

ـ أوقفت التصعيد السياسي في وجه الحكومة من جانب قوى وأحزاب المعارضة الجديدة التي اضطرت الى تجميد كل حركتها وأنشطتها ومواقفها، وحيث لا صوت حاليا يعلو على صوت معركة «كورونا».

ـ أعطت الحكومة شرعية واقعية تعوض الشرعية الشعبية التي لم تحصل عليها والشرعية السياسية التي حصلت عليها بشكل جزئي، فهذه الأزمة تمد الحكومة بسلطة أكبر وصلاحيات «أمر واقع»، وقد أصبحت السراي الحكومي هي مركز ومحور الحركة والقرار في هذه المرحلة.

ـ حولت الأنظار عن الأزمة الاقتصادية المالية المصرفية، وحدت من الضغوط في هذا المجال.

ـ عززت صوابية القرار الذي اتخذته بالتوقف عن دفع الدين والسندات الدولية، في ظل وضع دولي استثنائي خلطت فيه كل أوراق الديون والأسواق.

ـ خففت على الحكومة الفاتورة النفطية وفاتورة الكهرباء نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، وخففت فاتورة الاستيراد من الخارج بشكل ملموس، ما سيحد لاحقا من فجوة العجز في ميزان المدفوعات.

هذا في «لغة الحظ والإفادة»، أما في لغة الأداء وطريقة إدارة الأزمة، فإن التقييم جاء متفاوتا ومختلفا تبعا لاختلاف مصادره السياسية. ولكن بالإجمال خلصت الآراء الى هذه النتيجة:

1ـ نجحت الحكومة حتى الآن في «اختبار كورونا». وبمعزل عن موالين ومعارضين، هذا رأي يسود في معسكر «الواقعيين» الذي يعتبر أن هناك حكومة تجتمع وتقرر، والوضع كان ليكون أسوأ بكثير لو كنا في ظل حكومة تصريف أعمال، وأن هذه الحكومة تعمل بجد وتماسك وواعية لمسؤوليتها، واختارت التدرج في الإجراءات التي لم تتأخر في اتخاذها، وقرارها بإقفال المدارس وكل شيء، والحدود والمطار سبق العديد من دول العالم ممن فتك بها الڤيروس. وباختصار، فعلت الحكومة ما يمكن لها أن تفعله وما هو في متناول يديها وقدراتها المتواضعة، واستحوذت أحيانا على تقدير وإعجاب منظمات دولية على الطريقة التي أدارت بها أزمة «كورونا».

وبعكس كل ما تم الترويج له عن تلكؤ الحكومة اللبنانية في التعامل مع أزمة «كورونا» واتهامها بالتقصير وباتخاذ تدابير هزيلة، جاء تقييم معهد الصحة العالمية في الجامعة الأميركية في بيروت ليتحدث عن أن لبنان قام بما هو أفضل بكثير من الدول الأخرى في احتواء الوباء.

2ـ خارج نطاق ملف «كورونا»، التقييم متحفظ ويميل الى السلبية، استنادا الى الطريقة التي تدير بها الحكومة الملفات الاقتصادية والمالية والأمنية، وما تتصف به من ارتباك وتردد وتناقض أحيانا:

ـ على المستوى الاقتصادي، شهران من الاجتماعات الوزارية المفتوحة واللجان والجهود لم تفض حتى الآن الى إخراج خطة اقتصادية تتسلح بها الحكومة لمواجهة الدائنين أو لتقديمها الى صندوق النقد الدولي طلبا للدعم المالي.

ـ عادت التدخلات السياسية تطل برأسها، ووقعت حكومة التكنوقراط والاختصاصيين تحت تأثيرات ذلك في ملفات عدة، مثل التشكيلات القضائية وخطة الكهرباء التي تستمر فيها «القطبة المخفية»، ومشروع الـ«كابيتال كونترول»، وتعيينات حاكمية مصرف لبنان، إذ لاتزال العقد المحيطة بتعيينات نواب الحاكم والموروثة من الحكومة السابقة تلقي بظلها على حكومة دياب. وحتى الآن، لم تعط الحكومة إشارة حاسمة وجدية على صعيد الإصلاحات التي ينتظرها المجتمع الدولي ويشترطها لتقديم المساعدات.

ـ على صعيد الملفات الأمنية الساخنة، وإضافة الى هجمات استهدفت الجيش في البقاع الشمالي والهرمل خصوصا، جاءت مسألة الإفراج عن العميل عامر الفاخوري لتكشف عن بلبلة وتعارض حتى داخل الفريق الحكومي الواحد. وبعد ذلك جاءت حادثة مقتل أنطوان الحايك في المية ومية التي جرى التعامل معها كـ «جريمة سياسية» لتنال من مصداقية الدولة الأمنية طالما لم يتم اكتشاف من نفذها.